

ظل الإصلاح هاجس بني البشر منذ الأزل وسوف يظل كذلك إلى الأبد وهذا يعني أن الإصلاح مطلب دائم لتقويم الفرد والجماعة ومن ثم الأمة وهو عملية مستمرة لذلك فإن الإنسان يخضع لعملية الإصلاح والتقويم والتوجيه منذ ولادته حتى وفاته ذلك أن غياب التذكير بإصلاح النفس يؤدي إلى الأهمال، ومن هذا المنطلق جعل الإسلام التذكير جزءاً من مقوماته قال تعالى: {فذكر ان الذكرى تنفع المؤمنين} كما ان الإسلام شرع أن تكون المطالبة بالإصلاح بأساليب وطرق محببة ومرغوبة إلى النفس ذلك أن النفس البشرية مجبولة على رفض أي شيء يأتي بالإكراه أو بالإجرا ح لذلك يحسن أن تكون المطالبة بالإصلاح ضمن أطر وأساليب جذابة تقود إلى الاستجابة بل ربما تتعدى ذلك إلى التنبني وإذا كان هذا يتم على مستوى الفرد فإن الجماعة تصبح من باب أولى ومن خلال هذين العنصرين الفرد والجماعة يتم إصلاح الأمة وخير وسيلة لذلك التدرج بالمطالب والتدرج بالتنفيذ والأخذ بالأولويات التي يترتب عليها ما بعدها من أمور ومن تلك الأولويات

لقد ثبت أن عملية الإصلاح الناجحة يجب أن تتم بصورة تدريجية وليس من خلال القفز من فوقها 1- قد يؤدي إلى نتائج ظاهرية مرضية لا تلبث أن تخبو وتضمحل والسبب أن الحواجز والعوائق لم تتم إزالتها بل تم القفز من فوقها وهذا كما قلت لا يلغي وجودها ودورها السلبي في إعاقاة عملية الإصلاح لذلك فإن الإصلاح يحتاج إلى منهجية تتكون من عدة مراحل لعل أولها هو تحديد موضع الخلل الذي يجب إصلاحه على مستوى الوحدة ثم الإدارة ثم ما يليها من إدارة أكبر بصورة تبدأ من القاعدة وبتجاه القمة. وثانيها هو وضع آلية للإصلاح تكون موحدة على مستوى المدن ثم المحافظات ثم المناطق ثم الدولة ككل وهذا يتم من خلال تبنى أهداف وآراء واقتراحات محددة يتفق الجميع على تدرج أولوياتها من الأكثر إلحاحاً إلى الأقل. وثالثاً أن يتم تشكيل جهاز تنفيذي مستقل توكل إليه مهمة المتابعة والتنفيذ ذلك ان الإصلاح لا يمكن أن يتم من خلال أجهزة تحكمها بيروقراطية قديمة لا تجيد غير ما تعودت عليه من روتين ممل وتمسك ببعض أنماط الأنظمة الإدارية التي لم يتم تحديثها بصورة تواكب متطلبات التغيير لذلك فإن إصلاح وتحديث جميع الأنظمة التي تضبط العمل الإداري المدني والعسكري العام والخاص يجب أن تأخذ أولوية قصوى فهي المفتاح لعملية الإصلاح وهذا هو السبب الذي يجعل الإدارات الناشئة الجديدة مثل الإدارات البنكية والشركات الناجحة الأخرى أكثر قدرة ومناقسة من الدوائر القديمة التي مر على أنظمتها وأساليب إدارتها أزمان طويلة دون تغيير، أما رابعاً فإنه يتمثل في إعداد المجتمع لعملية التغيير والإصلاح وذلك من خلال إعداد مؤسساته العلمية والبحثية والقضائية والتنفيذية وغيرها بحيث تكون مستعدة ومواكبة لما يترتب على عملية الإصلاح من أمور ايجابية يفرح بها الكثير ويمتعض منها القليل

لاشك ان حكومتنا الرشيدة تدرك خطورة المرحلة التي تمر بها الأمة وهي تعمل الليل والنهار من 2- أجل المحافظة على المصلحة العليا للوطن والمواطن وهذا يتم من خلال حركة دؤوبة ومستمرة وتوجيهات صادقة وصريحة إلا أن كثيراً من الجهود المبذولة داخلياً لازالت تتم عبر نفس الاطار والأسلوب الذي يستخدم في ظل الظروف العادية مع غياب ادارة ناجحة للعلاقات العامة المؤهلة مما يجعل البيروقراطية المزمنة تقتل كثير من الجهد وتشتت الباقي مما ينعكس على النتائج المرجوة لتلك التوجهات التي تتبناها حكومتنا الرشيدة وتعمل من أجل تحقيقها فهناك كثير من التوجهات والتعليمات النيرة والممتازة التي تعلن ثم لا تخرج كما هو مخطط لها وذلك بسبب الروتين مما يجعل الأولوية تتجه للقضاء على ذلك الداء المزم من المتمثل في تلك العوائق وبذلك يمكنها بلورة رؤية استراتيجية أوضح من خلال جمع واستقراء واستنتاج كل ماله علاقة بتعميق وحدة الكلمة ومن ثم تفعيلها على أرض الواقع كما تتمناه حكومتنا الرشيدة وشعبها الوفي وذلك من خلال الإعلام الناجح والتعليم المتميز وغيرها من القنوات المتاحة

تطوير أداء الأجهزة الحكومية أصبح أمراً ملحاً في سبيل تعميق الوحدة الوطنية ذلك ان هناك 3- كثيراً من القرارات والتعليمات لا تنفذ كما يجب من قبل تلك الأجهزة كما أن هناك العديد من المؤتمرات والندوات التي تعقد وكثيراً من الآراء والاجتهادات والمقالات التي تقترح برامج وتقدم توصيات ولكن أغلبها لا تصل إلى أصحاب القرار بصورة واضحة ومدروسة لأنها تصل دون أن تبلور بصورة منهجية تأخذ بعين الاعتبار السلبيات والايجابيات ناهيك عن عدم إرفاق آليات التنفيذ ودراستها من حيث الجدوى الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية لتلك المواضيع مما يجعلها غير قابلة للتنفيذ والسبب في الغالب البيروقراطية وغياب الجهات التنفيذية المناسبة لكثير من الآراء والمقترحات والتوصيات المطروحة لذلك فإن من أهم الأولويات زيادة فعالية تلك الأجهزة من خلال إعادة هيكلتها وتفعيلها وتزويدها بدماء جديدة قادرة وذلك في سبيل القضاء على البيروقراطية المزمنة فيها والتي تتمثل في وجود طبقة عازلة من المكتبيين غير الأكفاء وإن كانوا قلة إلا أنهم يشكلون عائقاً لكثير من البرامج والخطط سواء تلك التي تسير من الأعلى إلى الأسفل أو تلك التي تسير من الأسفل إلى الأعلى. وعلى أية حالة فإن تغيير رأس الهرم في أي جهاز لا يضيف جديداً إذا لم يتم تطوير ذلك الجهاز من الداخل بحيث يصبح أكثر حيوية وشباباً. فالجهاز إذا ظل موظفه كما هم دون تغيير أو تدريب فإن طريقة عمل الجهاز لن تتغير فالذي كتب للوزير السابق يشبه ما يكتب للوزير اللاحق وهذا أيضاً يشبه ما سوف يكتب للوزير القادم لأن الموظف المسؤول لم يتغير أو يُحسن أداءه ليس هذا فحسب بل إن الحاجة ماسة إلى ايجاد أجهزة مساندة أو تطوير ما هو موجود منها مثل أجهزة المتابعة والمراقبة ومركز الدراسات الاستراتيجية الذي يمكن أن يأخذ على عاتقه ايجاد الدراسات وبلورة الأفكار البناءة بالإضافة إلى النزول إلى الميدان لاستقراء امكانية الاستفادة من أي اقتراح أو وجهة نظر أو ما يستجد على الساحة مما يحتاج إلى بلورة واهتمام فمثل ذلك المركز يعتبر عيناً عصرية تسند أصحاب القرار بدراسات علمية مناسبة. وهذا هو السبب نفسه الذي جعل الدول المتقدمة تستطيع رؤية المستقبل بصورة أفضل وبالتالي تعدل البرامج والخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المستقبلية

ان توسيع دائرة المشاركة لأكثر عدد من المؤهلين علمياً وفكرياً وثقافياً يعتبر أمراً مهماً في سبيل 4- تحقيق وحدة الكلمة في بلادنا تزر بحثير من الرجال الأكفاء والمؤهلين علمياً ولكن التجربة العملية لدى بعض منهم قليلة لذلك فإن فكرة وضع أكبر عدد منهم تحت المحك في أمور عديدة يجعلهم أكثر خبرة عملية وبتيح للحكومة وغيرها من القطاعات اختيار الأفضل من بين جمع كبير عند الحاجة إلى إسناد مهمة أو استشارة أو إعداد دراسة أو الحاجة إليه في مركز استشاري أو قيادي. ومثل هذا الأمر يعتبر بمثابة تدريب وإعداد من جهة وإتاحة المشاركة لمثل هؤلاء من جهة أخرى وذلك يمكن أن يكون في المجال الاستشاري أو المشاركة في الوفود الرسمية أو اللجان المشتركة مع الدول الأخرى أو اللجان الوطنية ومجالس الادارات المختلفة حسب التخصص والنشاط والتي لايزال أغلبها يفتقر لمثل ذلك التوجه ليس هذا فحسب بل إن بعضاً منها كان في الماضي مقصوراً على عدد محدد من الأسماء وعلى أية حال فإن مثل ذلك الأمر يعمق الوحدة الوطنية من خلال وصول أكبر عدد من الآراء والاقتراحات البناءة من خلال القنوات الرسمية ناهيك عن أنها تتيح السبيل للتواصل بطرق مباشرة وغير مباشرة. إن كثيراً من الاختيارات في السابق كانت تتم عن طريق التوصية التي تأتي غالباً من قبل صاحب علاقة مكينة مع الموصى به ناهيك عن ان هناك من لا يتم الاستفادة منه لأنه لا يوجد من يوصي به أو لأن رئيسه لم يشربه لأنه على خلاف معه على الرغم من كفاءته ونشاطه. لذلك فإن جعل أكبر عدد من المؤهلين على المحك العملي يُمكن من صفل تجربته ومشاركته والاستفادة من آرائه بالإضافة إلى امكانية تقييمه من قبل أكثر من جهة ناهيك عن جعل آرائه وأطروحاته أقرب إلى الواقع العملي منها إلى الواقع النظري غير القابل للتطبيق فليس من رأى كمن سمع

هناك كثير من الشعارات التي تثيرها وسائل الإعلام المضادة كما تستخدمها بعض الدوائر 5- المعادية سلاحاً للضغط وليس بحثاً عن مصلحة أحد مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة وسيادة القانون والديمقراطية وحرية التفكير والتعبير والتي يطبقونها هم بصورة انتقائية. فمثل تلك

الشعارات يصرون عليها وينادون بتطبيقها مادامت تخدم مصالحهم وإذا تعارضت مع مصالحهم غضوا الطرف عنها فأين حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والشيخ والعجوز في فلسطين وأين الديمقراطية في الممارسات الأمريكية فيما يسمى حرب الإرهاب ومن بينها معاملة المعتقلين في غوانتانامو وأين دعاة الديمقراطية عما يجري في أرض فلسطين وأين حرية التفكير والتعبير في وسائل الإعلام الأمريكية التي لا تذيع إلا ما يتماشى مع مصالح إسرائيل واللوبي الصهيوني. ومع ذلك فإن كثيراً من تلك الأسلحة يمكن أن تنزع من أيديهم وذلك عن طريق بيان أن الإسلام كان الأسبق إلى سن مثل تلك النظم والممارسات ناهيك عن تطوير وإيجاد الأجهزة المعنية بتلك الأمور بدلاً من أن تكون سلاحاً في أيديهم يستخدمها الإعلام المضاد وسيلة للتحريض والتشهير. ففي ذلك رد عليهم يسكتهم وفيه تعميق لوحدة الكلمة والوحدة الوطنية وخير مثال على ذلك إنشاء الجمعية السعودية لحقوق الإنسان التي أعلن عنها مؤخراً والتي سوف تكون باكورة لأعمال أصلاً كثيرة.

إن قيادتنا الرشيدة تبنت سياسية الباب المفتوح أمام المواطنين منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز - رحمه الله وحتى وقتنا الحاضر فالقيادة تقوم باستقبال المواطنين كل أسبوع والاستماع إلى مطالبهم بصورة مباشرة كما أن التوجيهات تقضي أن تكون جميع الأبواب مفتوحة للجميع وفي جميع القطاعات الحكومية إلا أن مقتضى الحال وكثرة الحضور ورغبة عدد كبير من القطاعات الثقافية والإعلامية والكوادر الأخرى المشاركة حضور مثل تلك الاستقبالات يجعل تنظيم تلك اللقاءات بصورة أكثر تخصصية وأكثر حوارية وبأسلوب دوري يسهل مهمة من يريد إيصال رأي أو اقتراح أو شرح وجهة نظر ذلك أنه سوف يتحدث أمام القيادة بحضور جمع متجانس قادر على الفهم والحوار البناء على غرار ما تم في لقاء ولي العهد الأمين الأمير عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - مع مجموعة من المثقفين حيث تبنى سموه كثيراً من الطرح الذي تقدموا به وأيضاً على غرار ما قام به سموه الكريم خلال العام الماضي من لقاءات مع أوساط متجانسة متعددة تمثل قطاعات المجتمع من فكرية وعلمية واقتصادية وعسكرية وغيرها لشرح ظروف المرحلة لذلك فإن تنظيم مثل تلك الاستقبالات مع أعيان المجتمع بحيث يصبح كل أسبوع مخصصاً لفئة متجانسة مثل أن يكون أسبوع للعلماء ولرجال التعليم العالي والآخر للمثقفين والذي يليه لرجال الأعمال وما بعده لأصحاب المطالب الخاصة وهكذا مما يجعل الحوار الوطني مباشراً ويقضي على بعض الأساليب الاجتهادية في تقديم الآراء أو الاقتراحات أو غيرها من المطالب والتي ربما تستغل من قبل الآخرين للنيل من وحدة الكلمة ناهيك عن أن مثل تلك المطالب أو الاقتراحات أو الآراء يمكن تقديمها عن طريق تلك الوسيلة بصورة مباشرة لولي الأمر وإجراء حوار حولها وبيان المقصود منها، ناهيك عن أن ذلك الأسلوب سوف يكون له أثر بالغ في نفوس المشاركين بالإضافة إلى أنه يمثل بلورة لمصدر آخر للحوار الوطني يمكن أن يبني عليه نحو الأفضل من خلال تكاتف جهود الجميع حاكماً ومحكوماً.

إن مفهوم حرية التفكير والتعبير ليست مطلقة في أي مكان ولا أي زمان بل هي مقيدة بقوانين وأنظمة تحكم المصلحة العامة وذلك في جميع أنحاء العالم بما في ذلك من يدعي أن حرية التفكير والتعبير مكفولة للجميع لذلك فإن الحرية وممارستها والرقابة ثلاثة عناصر يجب أن تكون متكاملة فلا حرية ملتزمة بدون رقابة ناضجة قادرة على التمييز بين الغث والسمين ولا حرية مع وجود ممارس فوضوي يريد أن يقول ما يشاء وكيفما يشاء ومتى ما شاء دون فهم بأن حرية أي إنسان تنتهي عندما تبدأ حدود حرية الآخرين فالحرية الشخصية تشبه السكن وحدوده أما الشارع فهو مشاع لا يجوز لأحد أن يستحوذ عليه وتحكم قيمه وممارساته الأنظمة لذلك فإن المناداة بمزيد من حرية التفكير والتعبير في أية دولة من الدول يُسبق عادة بتطوير أساليب الرقابة بحيث تصبح مؤهلة تستطيع أن تفرق بين الغث والسمين وأن تكون أكثر انفتاحاً على روح العصر ومتغيراته ذلك أن ما يمكن منعه بواسطة أصبح يمكن الحصول عليه بوسائل أخرى فالعالم أصبح قرية كونية يستطيع سكانها تبادل المعلومات دون المرور على الرقابة أو الحاجة إلى ترخيص.

أما حرية التعبير التي تمارس هذه الأيام عبر الانترنت فيما يسمى بالساحات على سبيل المثال فإن أكثرها أقرب إلى المهاترات والخزבלات منها إلى نشر الرصين وهي على أية حال تعبر عن فكر

وثقافة كاتبها ونستثنى قليلاً منها ذلك الذي يتسم بالبعد الثقافي والنهج العلمي والتحليل المفيد والملتزم

وعلى العموم فإن المتتبع لصحافتنا ووسائل إعلامنا يجدها أكثر انفتاحاً من قبل وان كانت لازالت تحتاج إلى مزيد من التطوير والانفتاح على روح العصر ومعطياته الملتزم بالمبادئ والأسس التي قامت عليها دولتنا الرشيدة ومستوى وعي شعبنا وتركيبته الثقافية والاجتماعية بحيث يشكل الإعلام قاسماً مشتركاً لكل عناصره وتوجهاته

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نقول إن وحدة الكلمة ووضوح الرؤية يعتبران أمرين هاميين يجب على كل مواطن الالتزام بهما وعدم اتاحة الفرصة أمام الأعداء لدق اسفين بين أبناء الأمة الذين هم أقوى من كل مكيدة وأي إغراء ذلك أن حبهم لوطنهم ووحدته يأتي أولاً

كما أن قدرتهم على التطوير والانفتاح والحوار لا يزايد عليه أحد وذلك وفق رؤية وطنية وليس مستوردة ووفق تدرج وليس قفزاً من فوق الحواجز ووفق توازن يأخذ بعين الاعتبار مختلف الاتجاهات دون تشنج أو إلغاء لرأي الآخر ذلك أن آراء الناس عند الحوار تتراوح بين خطأ يحتمل الصواب ورأي معارضه صواب يحتمل الخطأ. والله المستعان